علينا القتال... فاننا سوف نبقى نحن هنا، وليس هم' » (**المصدر نفسه**).

وتباينت ردود الفعل الاسرائيلية على عمليات اشعال الحرائق والقاء زجاجات المولوتوف الحارقة. غير انها انطوت، جميعها، على تهديدات كبيرة. وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، صرح، في الكنيست، في جلسة ١٢/٦/١٩٨٨، بأنه يتوجب على المدنيين الاسرائيليين، في المناطق المحتلة، اطلاق النار على أي عربي يرونه يحمل قنابل حارقة. واضاف: «وربما اطلق المدنيون الاسرائيليون النار بسبب تعرضهم لمخاطر اخرى» (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٨٨). أما وزير الزراعة والتجارة، اريئيل شارون، فانتقد سياسة رابين لكونها «غير رادعة، وغير قوية»، والحّ على ضرورة اتخاذ اجراءات طرد جماعي ضد السكان العرب، ونسف بيوت «المشاغبين ومن يشتبه بأمرهم» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٦/١٩٨٨). واعتبر رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، الحرائق «المخرج الاخير، تقريباً، للسكان، للمحافظة على الانتفاضة» (طريق الانتصار، **مصدر سبق ذكره**). يذكر ان القيادة الوطنية الموحدة كانت دعت، في بيانها الرقم ١٩، الصادر بتاريخ ٨/٦/١٩٨٨، الى احراق وتدمير الموارد الصناعية والزراعية للعدو، وهو ما اعتبره مسؤولون كبار في الجيش الاسرائيلي بداية مرحلة جديدة تدخلها الانتفاضة بأقل الخسائر من جانبها وبايقاع أفدح الاضرار في الممتلكات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**). غير ان آخرين حذروا من ان بقاء واستمرار اجواء سياسة «العين بالعين منتشرة، فانه يحتمل، في حال اقدم العمال الفلسطينيون على تدمير المصانع الاسرائيلية، ان تدمر المصانع الفلسطينية». أخيراً، في هذا الصدد، اعلنت الشرطة الاسرائيلية في القدس عن القاء القبض على عدد من المشتبه بمسؤوليتهم عن القاء قنابل نفطية في مدينة القدس القديمة. ورفض الناطق بلسان الشرطة، رافي ليفي، تحديد عدد المعتقلين.

«ترشيد» المطالب

في تطور آخر، لاحظ المراقبون عودة قيادة الانتفاضة الى تنظيم مطالبها التي اعلنتها، خلال الشهور الستة الماضية، وفق سلّم أولويات. فقد جاء في البيان الرقم ٢٠ الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة: «ان الانتفاضة، وهي ماضية في مسارها الكفاحي، نافية أي عودة الى الوراء، تقرب شعبنا، يوماً بعد يوم، من تحقيق اهدافه الوطنية في التحرر والاستقلال. ولذلك، فان القيادة الوطنية الموحدة تؤكد اهدافها الآنية، وهي: توفير الحماية الدولية لشعبنا في الاراضي المحتلة؛ وايفاد مراقبين دوليين للاشراف على تطبيق قوانين الامم المتحدة، واجراء انتخابات بلدية باشراف دولي؛ واحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب؛ وسحب الجيش من مناطق التجمعات السكنية، والافراج عن المعتقلين، وغلق مركز الاعتقال النازي، واعادة المبعدين الى وطنهم؛ وايقاف سياسة الابعاد؛ واحترام مبادىء حقوق الانسان» («فلسطين الثورة» **مصدر سبق ذكره**).

غلق المدارس من جديد

لم يصمد قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعادة فتح المدارس، طويلاً. فبعد أقل من شهر انتظمت خلاله الدراسة، بصورة تدريجية وعلى مراحل، عادت القوات الاسرائيلية، واقتحمت عدداً من المدارس، وطاردت طلابها بذريعة وضع حد لاعمال التظاهر والشغب التي يقومون بها، أي اعادة تكرار الاسباب عينها التي كانت وراء قرار السلطات بغلق المدارس، واعادة ارتكاب اعمال القتل، وبالطريقة ذاتها، التي كانت تتم من قبل. وهكذا سقط الرهان الاسرائيلي على قدرة السلطات تثبيت الهدوء الذي تحدثت عنه طويلاً، وأملت في ان يكون عنوان النصف الثاني من العام الاول من عمر الانتفاضة.

فقد امرت سلطات الحكم العسكري بغلق جميع مدارس الضفة، وعددها ١٢٠٠، مدة ثلاثة ايام. واتهم رئيس الادارة الاسرائيلية في الضفة، شايكي ايرز، الطلاب بالقيام بالتظاهر بدلاً من الدراسة. وصرح بأن غلق المدارس يهدف الى الحد من مشاركة الطلاب في الانتفاضة (القبس، الكويت، ٥/٧/١٩٨٨).

ر.م.